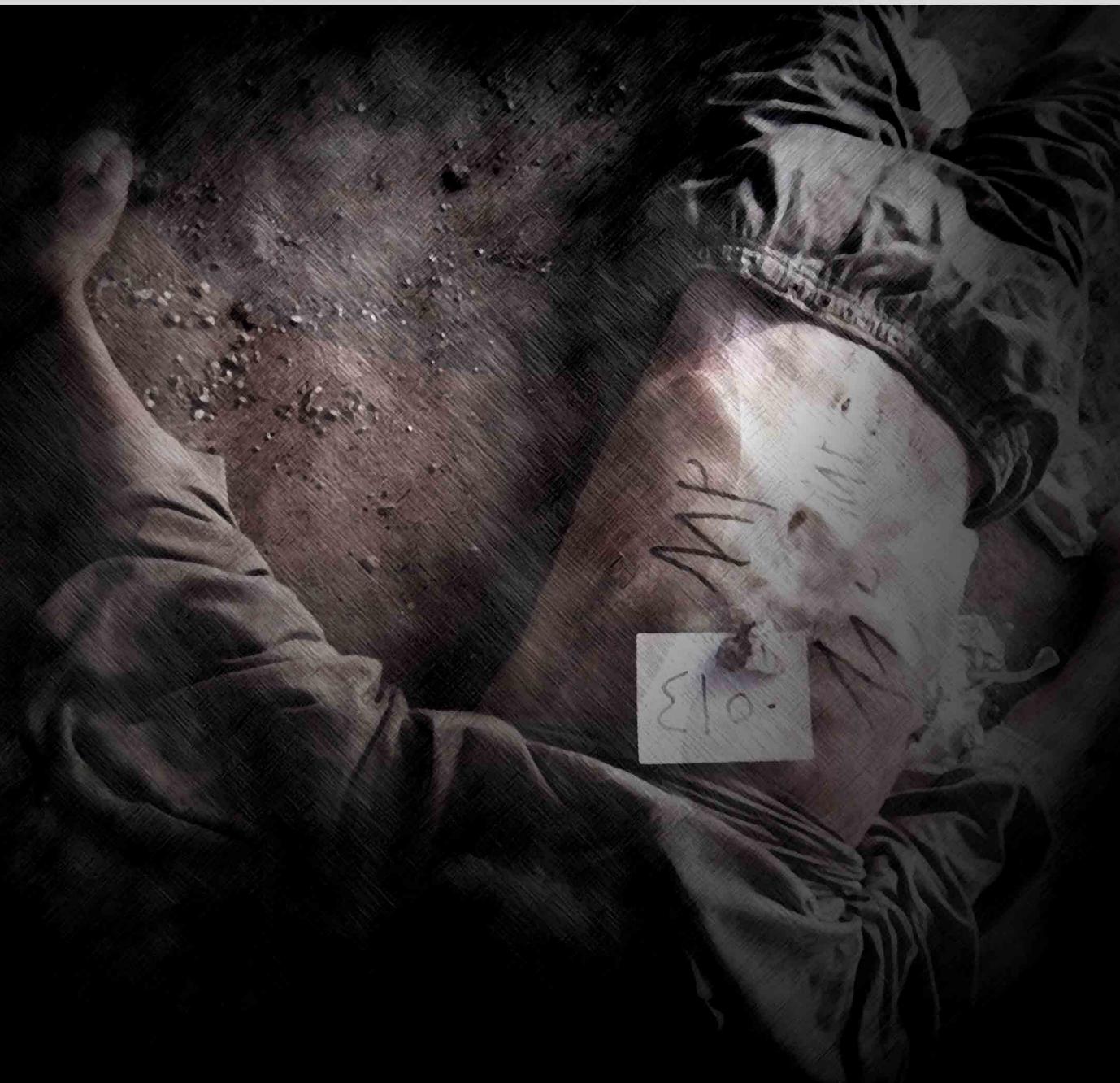


دراسة حول صور ضحايا التعذيب المسربة من المشافي العسكرية السورية

"الهولوكوست المصور"



الشبكة السورية لحقوق الإنسان منظمة حقوقية، مستقلة، غير حكومية وغير ربحية، لا تبني أي أيديولوجيا. تهدف إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا والدفاع عن حقوق الإنسان السوري أمام المحافل والجهات الدولية، تأسست في حزيران / يونيو 2011م، ويضم فريقها 27 عضواً من الباحثين والناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان منتشرين في سورية ودول الجوار، وتلتزم في عملها بكلفة المعايير والعقود والمواثيق العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة، تعمل بشكل رئيس على توثيق الانتهاكات التي تحصل في سورية من قبل جميع الأطراف، بهدف ضمان حقوق الضحايا وفضح مرتكي الانتهاكات كخطوة أولى نحو محاسبتهم، تُصدر قائمة بأبرز الانتهاكات اليومية، وثمانية تقارير إحصائية شهرية، وتقارير سنوية في المناسبات الحقوقية العالمية، كما تُصدر تقريراً سنوياً شاملاً لجميع الانتهاكات الحاصلة في سورية، إضافة إلى دراسات وتقارير خاصة تتناول مواضيع تخصصية واستثنائية، تُعتبر واحدة من أهم وأبرز المصادر في جميع الدراسات الصادرة عن الأمم المتحدة و الخاصة بالإحصائيات التحليلية لضحايا النزاع في سورية. كما تتمتع تقارير وأبحاث الشبكة السورية لحقوق الإنسان بدرجة عالية من الموثوقية لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية والمنظمات الحقوقية الإقليمية والدولية.



sn4hr.org

Email info@sn4hr.org

facebook <https://www.facebook.com/snhr>

twitter <https://twitter.com/snhr>

google+ <https://plus.google.com/+Sn4hrOrg>

SNHR © 2015

المحتوى

4	أولاً: المقدمة
5	ثانياً: المنهجية والمدف من الدراسة
6	ثالثاً: المشفى العسكري 601 «مكان النقاط الصور»
9	رابعاً: نتائج المقاطعة بين أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان وصور قيصر
12	خامساً: أبرز ما تتضمنه الصور
14	سادساً: مصير الجثث
15	سابعاً: شهادات الناجين من المشفى العسكري 601
18	ثامناً: أسماء لأبرز الضباط والعاملين في مشفى 601 المتورطين بالجرائم
20	تاسعاً: عينات من صور الضحايا الذين حددنا هويتهم
22	عاشرًا: الاستنتاجات والتوصيات

تنوه الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن الدراسة تحتوي على بعض الصور الصادمة لضحايا قضوا في مراكز الاحتجاز الحكومية، وقد تمت معالجتها والتخفيف من قساوتها، وذلك فقط وفقاً لما تقتضيه ضرورة إيضاح بعض المعلومات، حصلنا على الصور مباشرة من منشق في قسم الأدلة القضائية في الشرطة العسكرية المعروف باسم «قيصر» والسيد سامي «الرجل الكمبيوتر».

أولاً: المقدمة:

من الأسر قد لا ترغب بنشر صور أبنائهما على هذا النحو، كما تسبب النشر المفاجئ دفعه واحدة بإحداث صدمة رعب وأمراض نفسية وعصبية لدى المجتمع السوري، وأصبحت عشرات الآلاف من الأسر التي تعرض أبنائهما لعمليات الاختفاء القسري مجرة على الاطلاع والتدقيق في ما لا يقل عن 6000 صورة يحوي أغلبها مشاهد مروعة؛ بهدف الكشف عن مصير أبنائهم، كما أن السلطات السورية سوف تتمكن بسهولة من تصفيية جميع المنورطين في هذه العملية من مصوريين وضباطاً وجندو وغيرهم، وتفضي على جميع الأدلة التي تثبت تورطها، كما من الممكن أن يقوم بذلك أهالي الضحايا الذين تعرض أبناؤهم للموت بسبب التعذيب على أيدي هؤلاء الجنود والضباط.

إضافة إلى ذلك فقد سجل فريق توثيق المعتقلين في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في 9/حزيران/2015، حالات اعتقال تعسفي لعائلتين من مدينة دمشق، كانت صور أبنائهما قد نشرت ضمن صور قيصر المنشورة، وبالتالي فإن الخطر يقع على أهالي الضحايا بشكل مباشر أيضاً.

بعد محاولات عديدة تمكنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان من الحديث مع «قيصر»، ومع مرافقه السيد سامي، اللذان تحدثا بشكل تفصيلي عما تعرضوا له منذ لحظة الانشقاق وحتى نشر الصور.

أفاد قيصر وسامي الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن المعلومات والأدلة التي يحوزهما والتي تشمل آلاف اللقطات الفوتوغرافية بآلات تصوير رقمية تم تخزينها على أقراص (CD) موزعة بترتيب زمني مطرد وغير منظم، كما تبلغ دقة التصوير مستوى من الجودة 1.2 ميجا بايت لكل صورة رقمية وسطيًا، ما يتيح لأطباء البحث الجنائي استنتاج الحقائق حول ملابسات الوفاة والظروف التي أدت إلى تشويه جسد المعتقل قبل الوفاة وبعد الوفاة عبر تخزين الجثث في أمكنة متعددة قبل دفنهما أو إلاتها بالحرق.

كما تشمل الوثائق عدداً محدوداً من صور تم التقاطها بالجوال الخاص «بقيصر» لبعض الضبوط القضائية التي يتم فيها تثبيت صورة الضحية بعد طباعتها ورقياً وإرفاقها بورقة الكشف الطبي ليتم عرضها على القضاء العسكري لاستخراج شهادة وفاة تنهي مسيرة حياة إنسان وتغلق قيوده المدنية في سجلات السلطات السورية.

يقول قيصر -سمح قيصر بتسجيل الشهادة بشكل صوتي أيضاً، وقد أبلغناه وسامي جميع الشهود عن الغرض من هذه الشهادات.

”معظم هؤلاء الضحايا قتلوا بسبب التعذيب، وبعض منهم قتلوا في مجازر رتكبت في ريف دمشق (دوما، الضمير، رنكوس)، وفي محافظة درعا، وهي عبارة عن ستة مجازر، كما يتوجد بعض الصور لجثث مسلحين تابعين للمعارضة قتلوا أو أصيبوا خلال الاشتباكات والمعارك مع القوات الحكومية.“.

لجان القوات الحكومية ومنذ الأيام الأولى للانتفاضة الشعبية في آذار/2011 إلى سياسة الاعتقالات التعسفية العشوائية والمركزة، وبالتزامن مع عمليات الاعتقال والإخفاء القسري، بدأنا نسجل حوادث الوفيات بسبب التعذيب، بشكل شبه يومي، وكيفية أنواع الانتهاكات ونظرًا لأن عدم ردة فعل المجتمع الدولي تجاه جرائم القتل والتعذيب التي ترقى لأن تكون جرائم ضد الإنسانية، كونها أضحت منهجية دولية، وشملت كل المناطق المنضضة، قابل النظام الحاكم تلك البرودة بتضليل عمليات القتل وإدخال أصناف جديدة من الأسلحة، وأيضاً استسهل عمليات التعذيب حتى الموت.

استمرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ومنظمات حقوقية دولية أيضاً، وتالياً لجنة التحقيق الدولية المستقلة في تقريرها الأول الصادر في 23/كانون الأول/2011 باعتماد النظام السوري بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

حصلنا على العديد من الصور لمعتقلين خرجوا قتلى من مراكز الاحتجاز بسبب التعذيب، وقد أكد لنا العديد من أهالي المعتقلين أن أبناءهم ما كانوا يعانون من أي مرض عند اعتقالهم، فقد كان النظام السوري يسلم بعض المختطفين في حالات معينة، ويدلو لنا أن المدف كان إرسال رسالة إلى المجتمع السوري، أنتا في حال اعتقالنا أبناءكم المناهضين لنا، فإن مصيرهم سوف يكون التعذيب حتى الموت، ولدينا في أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان توثيق لما لا يقل عن 417 حالة، استلمها الأهالي وتظهر عليها آثار التعذيب بشكل واضح.

في كثير من الحالات المسجلة لدينا لا يوجد صورة أو وثيقة تثبت وفاة المعتقل، واعتمدنا في هذه الحالة على شهادة معتقل سابق، أو عن طريق التواصل مع أهل المعتقل الذين يفiliوننا أهتم تلقوا اتصالاً من أحد أفرع الأمن أو من غيرها من مراكز الاحتجاز يبلغهم بوفاة ابنهم، وفي بعض الأحيان يحصل الأهالي على معلومات عن طريق دفع رشاوى إلى المسؤولين الحكوميين، وبعد ذلك لا تقوم السلطات الحكومية بتسلیم الجثة، كما أن الأهالي في الغالب يخافون من الذهاب لاستلام جثث أقربائهم أو حتى أغراضهم الشخصية من المشافي العسكرية؛ خوفاً من اعتقالهم.

استمرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تسير على هذه المنهجية في توثيق الضحايا بسبب التعذيب، وفي يوم 20/كانون الثاني/2014 أعلنت عدة وسائل إعلام عن منشق في قسم الأدلة القضائية -المنشق عن الشرطة العسكرية - ”قيصر“، وعن آلاف من صور ضحايا ماتوا بسبب التعذيب، وتم نشر عدد من الصور، وتم استثمار هذه القضية على مستويات إعلامية بهدف عمليات المناصرة، وسط غياب تام للتعرف على هوية هؤلاء الضحايا، عبر إيجاد آليات للتواصل مع أهالي المختفين قسرياً وأصحاب الصور، لأن الصور لم تنشر بشكل علني، بل فقط عينات بسيطة منها.

في آذار/2015 بدأت موقع إلكترونية بنشر قرابة 6000 صورة من الصور الصادمة لضحايا ماتوا وعلى أجسادهم آثار تعذيب، نحن نرى أن نشر الصور بهذه الطريقة الغير مدققة يتضمن العديد من الانتهاكات، لعل من أبرزها انتهاك خصوصية الضحايا، فكثير

بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان، سجلنا منذ آذار / 2011 حتى 20 / آب / 2013 مقتل 2781 شخصاً بسبب التعذيب، بينهم 24 امرأة، و 82 طفلاً، نحن نقول دوماً أن هذا هو الحد الأدنى لأنه يستحيل الحصول على جميع الحالات.

عن سبب تصوير الجثث، أخبرنا «قيصر»: «أن النظام يهدف من وراء التصوير إلى التأكيد أن هذا الشخص قد مات فعلاً، لأن عدداً كبيراً من الضباط كان يقبضون ببالغ صخامة مقابل الإفراج عن معتقل، وبناء على هذه الصورة تصدر هذه الضحية ورقة ترقق مع تقرير طبي مزيف، يتم إرسالها إلى القضاء العسكري، وهو بدوره يصدر شهادة وفاة لهذا الشخص، والأمر الآخر أن النظام يعلم تماماً أنه محصن من كل محاسبة فيما لو كشف أمر هذه الصور، وهو ما تأكّلنا منه بعد أن كشفنا عنها، للأسف الشديد».

ثانياً: المنهجية والهدف من الدراسة:

من بين 6000 صورة حصلنا عليها من «قيصر»، تمكنا من التعرف على هوية 772 ضحية، وذلك عبر التواصل مع الأهالي أو المعارف أو النشطاء المحليين، وواجهتنا صعوبات جدية في ذلك، لعل من أبرزها ادعاء أكثر من أسرة أن الصورة تعود لابنهم (لأن ذلك من وجهة نظرنا يحمل في طياته تخفيض آلام الانتظار اليومي الناتج عن الاختفاء القسري)، ولأن برنامج المطابقة الإلكتروني بين وجهة الضحية قبل وبعد الوفاة لم يتم إعداده بعد، فإن هذه الهويات التي تمكنا من التعرف عليها تبقى خاضعة للتحقق والمراجعة المستمرة.

ولدى مطابقة 772 هوية مع أرشيف الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان وجدنا أن 123 حالة من بينهم كانت موثقة لدينا (فقط 16%)، أي أن هناك 649 حالة جديدة لم تكن مسجلة (84%)، وهذا مؤشر يدل على أن كل ما تم توثيقه من انتهاكات وبشكل خاص بحق الضحايا بسبب التعذيب والاختفاء القسري لا يشكل سوى الحد الأدنى.

اثنان منها لقيصر ومرافقه سامي، وأربع روايات لأشخاص مرروا بتجربة العلاج في مشفى 601 العسكري بدمشق وهو المكان الذي التقى فيه معظم صور الضحايا، و3 شهادات لعاملين في مشفى 601 العسكري، أحدهما لعنصر منشق عن القوات الحكومية وأخر لطبيب عمل فيه حتى منتصف عام 2011، تم إخبار كافة الشهود بالهدف من شهادتهم، وبعض الشهود طلب تغيير اسمه لأسباب أمنية.

استمر العمل على هذه الدراسة قرابة الخمسة أشهر، حيث استغرقت عمليات المقاطعة بين أرشيف الضحايا والمعتقلين لدينا وقتاً طويلاً، وأيضاً محاولة الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول كل صورة من الصور، وقد واجهتنا عدة حالات تدعى فيها الأسرة أن ابنها هو صاحب الصورة، نتيجة للتشوهات الكبيرة التي حدثت بسبب عمليات التعذيب وبشكل خاص التجويع.

لقد أكدت معظم العائلات التي تواصلنا معها الحالة الصحية الجيدة لأنباءهم عند الاعتقال، كما أكدوا أنهم لم يعرفوا أي معلومات عنهم بعد اعتقالهم أو خطفهم من قبل القوات الحكومية، وأصبحوا في عداد المختفين قسرياً.

حظيت قضية نشر الصور من قبل «قيصر» بتغطية إعلامية واسعة، وهي تستحق أكثر من ذلك بكل تأكيد، لكن مادفعنا إلى إعداد هذه الدراسة، هو الجانب التوثيقي الحقوقي، وهو ما يخصنا في هذا الجانب، فقد حصلنا على «قيصر» وأيضاً عبر الواقع الإلكتروني على صور لضحايا قتلوا بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز الحكومية، ولكن يبقى الأمر الأهم هو التعرف على هوية كل صورة، لأن ما لا يقل عن 65 ألف شخص في عدد المختفين قسرياً في سوريا (بحسب تقريرنا الأخير بعنوان لا أثر)، ما زالت أسرهم لا تعلم شيئاً عن مصيرهم، ومن ناحية أخرى من أجل استكمال دائرة التوثيق والتحقيق الذي سوف يفيد لاحقاً في تحديد مرتكبي الجرائم.

تمتلك الشبكة السورية لحقوق الإنسان قوائم بجميع الضحايا الذين تمكنت من توثيقهم منذ عام 2011 حتى الآن، وتحتوي القوائم على الاسم والتاريخ والمكان والزمان والصورة، وغير ذلك من تفاصيل عملية التوثيق، كالعمر والمهنة والديانة، ما يهمنا هنا أن أغلب الصور التي تمتلكها هي لضحايا التعذيب وهم أحياء (تمتلك عدداً من الصور قبل وبعد التعذيب والوفاة)، فكما أشرنا في المقدمة بأن السلطات لا تقوم بتسليم الجثث، وبالتالي لا تمتلك صور الضحايا بعد التعذيب والموت، وهنا تأتي أهمية صور «قيصر» بالنسبة لنا، فعبر برنامج إلكتروني من الممكن مقاطعة الصورة التي التقاطها «قيصر» لضحية قتلت بسبب التعذيب وتوريدها على جميع صور ضحايا التعذيب لدينا وهم أحياء، وفي حال تمت المطابقة، فإننا نتمكن وبالتالي من معرفة اسمه ومن اعتقله ومتى وأين وتفاصيل أخرى، وأيضاً نتحقق وبنفع أهله بوفاته، بدل أن يبقى مختفياً قسرياً.

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية

لحقوق الإنسان:

«مشروع مطابقة صور الضحايا للأموات الذين يمتلكهم «قيصر» مع الداتا التي لدينا سوف يمكننا من تحديد هوية ومصيرآلاف الأشخاص، ويزيد من قيمة الملف قانونياً بشكل أكبر بكثير، نأمل أن يزودنا «قيصر» بجميع الصور التي يمتلكها بأسرع وقت ممكن».

ثالثاً: المشفى العسكري 601 «مكان التقاط الصور»:

يتالف المشفى (601) العسكري من عشرة أبنية على الأقل، اثنان منها قديمان، وأحد المباني القديمة (المشار له في الصورة رقم 2) مكون من طابق واحد يحوي قسم الرضوض، كما يوجد مبنيين جديدين يستخدمان لعلاج جرحي القوات الحكومية والمليشيات المقاتلة معها.

قسم الرضوض "السجن الطبي" وهو بناء قديم جداً بُني في زمن الاحتلال الفرنسي لسوريا ومكون من طابق واحد، كان مهجوراً قبل عام 2011، وخلال بدء الحراك الشعبي تم تحويل قسم الرضوض إلى مركز احتجاز مخصص لعلاج المعتقلين، وقادت القوات الحكومية بتجهيزه بأبواب ونوافذ حديدية، ويتألف من ثلاثة مهاجع "عنابر" (اثنان كبيران، ومهجع صغير) إضافة إلى مستودع ومطبخ ملحق به، خصصت القوات الحكومية المهاجع بحسب الجهة على النحو التالي: مهجع خاص بالمعتقلين التابعين للأمن العسكري، مهجع للمخابرات الجوية، مهجع المحالين للقضاء، يشرف على كل مهجع عناصر من الفروع الأمنية.

بحسب شهادات الناجين من الاعتقال -الذين مرروا بتجربة العلاج بقسم الرضوض في المشفى 601 العسكري- للشبكة السورية لحقوق الإنسان، يتولى إدارة قسم الرضوض ضابط برتبة مساعد إضافة إلى وجود مرضين وأطباء مدنيين وعسكريين، وعناصر حراسة يتبعون للفروع الأمنية التي يأتي منها المرضى المحتجزون. لكن على الرغم من وجود مرضين في قسم الرضوض وأطباء يقومون بزيارات دورية للقسم، إلا أنه لا يوجد إشراف طبي فعلي على المرضى المحتجزين، وتقتصر مهام الطبيب على فحص المريض المحتجز وتشخيص مرضه وكتابة الأدوية الالزمة له، ثم تتولى بعد ذلك العناصر العسكرية الغير مؤهلة طبياً التسلية والتجریب في المرضى المحتجزين كالحقن وتركيب القناتر الوريدية وتبديل ضمادات الجروح، وذلك بهدف زيادة عذاب المريض.

كل معتقل يموت داخل قسم الرضوض نظراً لإهمال العلاج، يطلب عناصر الأمن من موظفي التنظيف (وهم مدنيون) أو عناصر السخرة وهم معتقلون يطلب منهم القيام بمهام النظافة وتوزيع الطعام على باقي المعتقلين ونقل الجثث، أن يقوموا بفك المعتقل من الجنزير المقيد به، ثم يحملون جثة الضحية ويلقونها في الحمام أو في المر، بعد ذلك تنقل عناصر الأمن جثث المعتقلين عبر سيارات إسعاف أو سيارة نقل مغلقة، من قسم الرضوض ويقومون بجمعها في مرأب لتصليح السيارات يطلق عليه اسم (رحبة التصليح) وهو يقع ضمن المشفى 601 العسكري.

يقع المشفى 601 العسكري (مشفى الشهيد يوسف العظمة) في منطقة المزة غربي دمشق، وهو من أكبر المشافي في دمشق، حيث تنقل إليه مراكز الاحتجاز المختلفة جثث ضحايا التعذيب، وفي بعض الأحيان حيث قتلى إطلاق النار، ويعتبر المقر الرئيس، أما مشفى تشرين العسكري الموجود في منطقة بربة بدمشق، فكان يستقبل أيضاً جثث ضحايا التعذيب وقتل إطلاق النار لكن على نحو أقل، وهذا المشفى هما المكانان اللذان كانت وظيفته قيصر فيما التقاط صور الضحايا، وتعتبر الأفرع الأمنية التي ذكرناها سابقاً هي الأكثر توريداً لضحايا التعذيب، ذلك بحسب كمية الصور التي تم التقاطها من تلك الأفرع.

أخبرنا قيسر:

"إن معظم الصور التي التقاطتها كانت في مشعرة المشفى العسكري 601 في دمشق، بينما تم التقاط باقي الصور في مشعرة مشفى تشرين العسكري، كان التصوير يجري على جلسات متفرقة، وذلك بحسب ما تطلب النيابة العسكرية من قسم التصوير الذي كنت أعمل فيه، معظم الضحايا كانوا معتقلين لدى الأفرع الأمنية 215، 227، 235، وأيضاً في بعض الوحدات العسكرية، وفرع المخابرات الجوية، بعض المعتقلين قضوا أثناء تلقيهم العلاج في قسم الرضوض وتم نقل جثثهم إلى المشعرة أو قضوا في مراقب الآليات في المشفى 601، وفي هذه الحالة تم الإشارة إلى جثثهم بأفهم من نلاء قسم الرضوض، لقد كانت الجثث تترافق في المراقب وتبقى هناك عدة أيام، وهو مكان غير صالح لتخزين البضائع فكيف بالجثث البشرية".

صورة توضح مكان جمعي الجثث في مراقب السيارات بمشفى 601 العسكري.

صورة توضيحية من موقع خرائط غوغل لمخطط بناء مشفى 601 العسكري، تم تحديد الأماكن عبر أحد المجندين العاملين في مشفى 601 العسكري، الذي انشق عن القوات الحكومية، وسجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شهادته.

صورة توضيحية من موقع خرائط غوغل لمخطط بناء مشفى 601 العسكري



مخطط بناء مشفى 601 العسكري
(تم تحديد الأماكن عبر أحد المجندين العاملين في مشفى 601 العسكري، بعد انشقاقه عن القوات الحكومية).

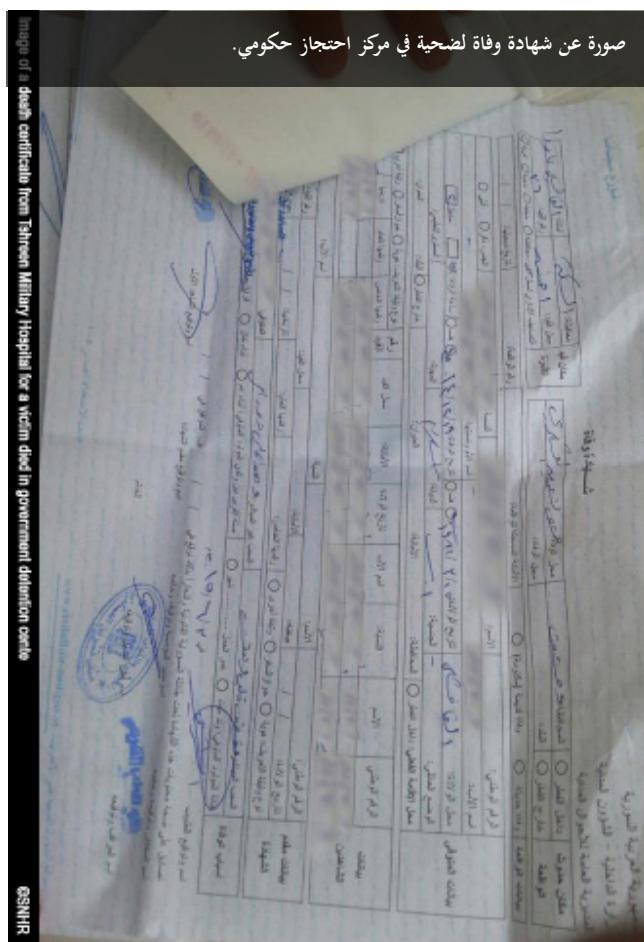
	المدخل الرئيس للمشفى.	←
المشفى القديم.	2 - 1	
البناء يتألف من طابقين: ألف - الطابق الأرضي: مكاتب الإدارة وهي (مكتب ضابط الإدارة - مكتب الضابط المناوب - مكتب الذاتية - مكاتب ضباط آخرين- القسم المالي). باء - الطابق الأول: فيه عناير المرتضى. غرف سكن لطاقم المشفى والأطباء. يحوي قسم الرضوض والجراحة الفكية.	1	
هو المشفى الجديد. في القبو: قسم الإسعاف وعمليات الإسعاف في الطابق الأرضي: مكتب المدير العام وقسم الأشعة، الطابق الثاني: قسم العمليات. بقية الطوابق وهي 3 تحوى غرف المرضى ومكاتب الأطباء وقسم العناية المشددة.	2	
بناء جديد وهو توسيعة للمشفى من المرحوم أنه افتتح في أواخر 2011.	3	
ساحة يحيط بها أبنية قسم العيادات الخارجية ولها مدخل من الشارع الرئيس ويوجد أيضاً باب بينها وبين الساحة المؤدية إلى البناء رقم 3 - الساحة بين 3 و 5 هي ساحة الإسعاف.	4	
الشارع الرئيس.	5	←
مشفى التوليد العسكري (مشفى 602).	6	
بناء قيد التجديد وكان ضمنه قسم المخبر.	7	
سكن للأطباء المقيمين.	8	
مهاجع للمجندين وهنغارات لركن السيارات.	9	
هنغارات توجد فيها سيارات نقل عسكرية وسيارات إسعاف، ومستودعات وهي الأماكن التي تم تجميع جثث الضحايا فيها.	10 - 11	
سجن المزة العسكري.		الخط الأصفر

أخبرنا قيصر:

”كان مدير في الشرطة العسكرية بدمشق يأمرني بالذهاب بشكل دوري إلى المشفي 601 قرابة الساعة العاشرة صباحاً، كان يحضر معي طبيب شرعي من مشفي تشرين العسكري لكتابه الضبوط وسبب وفاة الضحايا.“.



Image of a medical report from Tishreen Military Hospital clarify the cause of death of a victim in a government detention center according to what the government forces told the family of the victim
esnhr



صورة عن شهادة وفاة لضحية في مركز احتجاز حكومي.

قبل اندلاع الاحتجاجات الشعبية كان قيصر يقوم بمعاينة موقع الجرائم التي يكون أحد أطرافها جهة عسكرية، ومنذ الأسبوع الثاني لاندلاع الاحتجاجات الشعبية في آذار / 2011 كان عمل قيصر يستدعي تصوير أي حادث جنائي بشكل روبيكي كتصوير جثث الأشخاص، الذين قضوا في جرائم القتل والحوادث الجنائية العادمة التي يكون أحد أطرافها جهة عسكرية ثم إرسالها إلى القضاء، استمر في ذلك حتى 20/آب / 2013 عندما قرر الانشقاق والخروج من سوريا بعد شعوره بالخطر إذا ما اكتشفت السلطات الحكومية أنه يحتفظ بنسخ من الصور التي يلتقطها. كما شعر بخطر استهدافه من قبل المعارضة المسلحة، حيث لم تكن تعلم بنشاطه السري.

توقف قيصر عن تصوير جثث الضحايا في أيلول / 2011 وبقي التصوير مستمر من قبل بقية المصورين في قسم الإدلة القضائية.

”كان يرتكز عملي على تصوير جثث المعتقلين، حيث أقوم بالتقاط ما بين 3 إلى 9 لقطات، وتنظيم ضبوط قضائية مرفقة بصور للضحية وتقرير من الطبيب الشرعي المعتمد لدى السلطات السورية في مشفي 601 ومشفي تشرين العسكري، ثم يصدر التقرير الطبي عن القضاء العسكري أو مشفي تشرين العسكري ويحدد سبب الوفاة بتوقف التنفس أو القلب، على الرغم من أن الصور المرفقة تظهر واضح آثاراً للتعذيب تفوق التصور، تختتم الإجراءات بوضع ملف عليه رقم الضحية وورقية مطبوعة له، ويكتب في الملف أنه توفي في مشفي 601؛ نتيجة توقف القلب والتنفس، وتنتهي العملية بتوقيع رئيس الفرع الأمني الذي كان يتحجز الضحية.“.

رابعاً: نتائج المقاطعة بين أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان وصور قيصر:

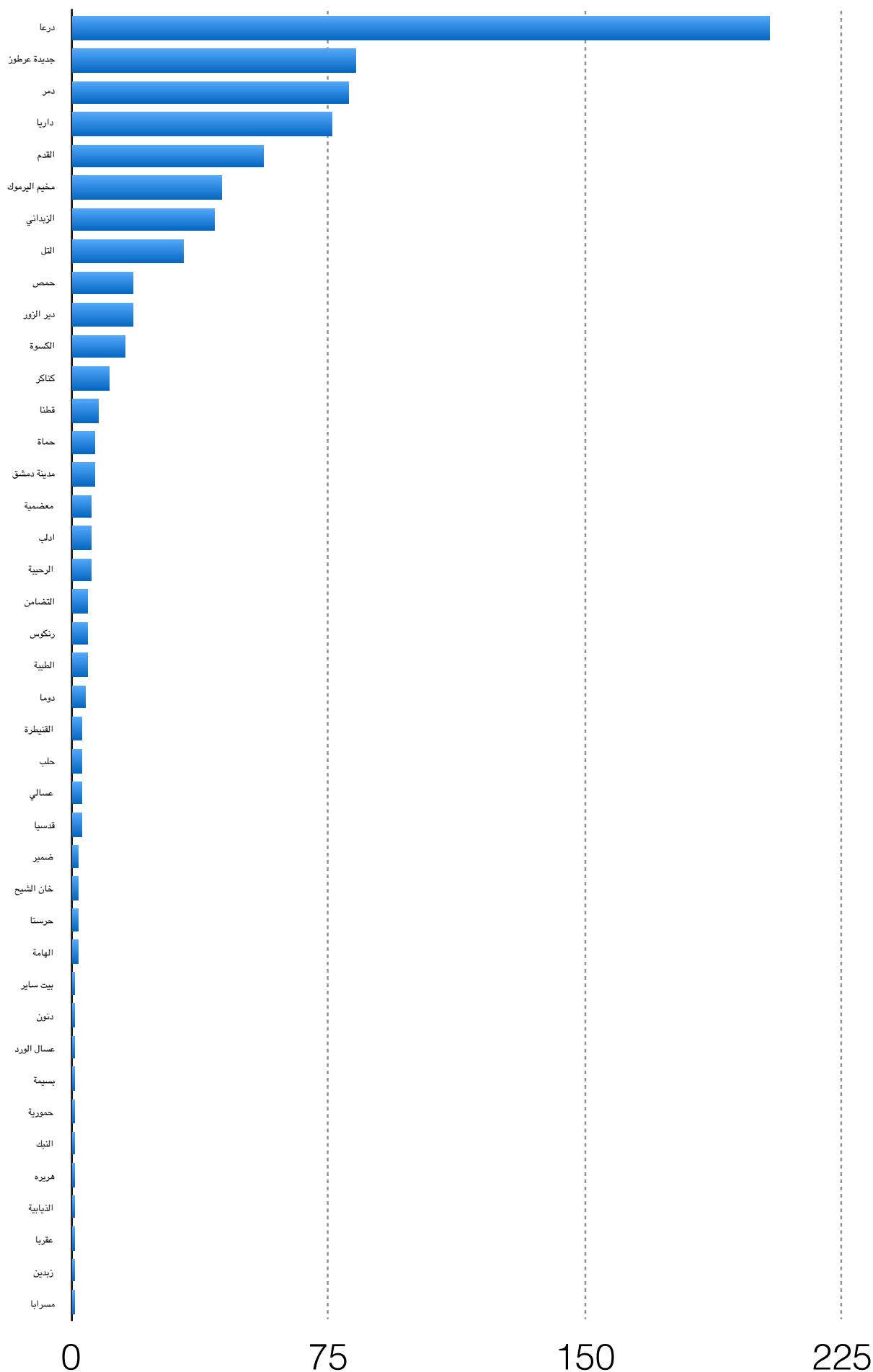
قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمحاولة المقاطعة بين أرشيف الضحايا وعشرات التقارير التي أعدتها عن أساليب وضحايا التعذيب، وبين المعلومات التي جمعتها وحصلت عليها من أهالي الضحايا أو من أصدقائهم الذين تعرفوا على صور أبنائهم، وهذا قد استغرق وقتاً وجهداً وإرهاقاً نفسياً؛ نتيجة فطاعة الصور، وضرورة مراجعتها جميعاً واحدة تلو الأخرى، وقد حصلنا على النتائج الأولية التالية: تمكنا من التعرف على هوية 772 ضحية (بينهم سيدة)، من بينهم 123 ضحية كانوا مسجلين لدينا في أرشيف الضحايا قبل انتشار صور قيصر، وذلك عبر عمليات التوثيق اليومية التي تقوم بها في مختلف المحافظات اليومية، استطعنا التعرف على بعض الضحايا البارزين، من بينهم: 1 طبيب، 1 رياضي، 1 أستاذ في الجامعة، 1 مهندس مدنى، 2 من رجال الدين، 1 ناشط إعلامي، 1 ناشط إغاثي، 2 ناشط في الحراك الإسلامي، 1 أنثى.

كما كان من الملف للانتباه أن هناك 49 ضحية يحملون الجنسية الفلسطينية من المقيمين على الأراضي السورية، وشخص واحد يحمل الجنسية الأردنية.

وزعنا الحالات التي تمكنا من التعرف عليها بحسب المحافظات والمناطق على النحو التالي:

درعا:	204 ضحaya، بينهم 21 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
جديدة عرطوز:	83 ضحية.
دمور:	81 ضحية، بينهم 13 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
داريا:	76 ضحية تم التأكد من 43 منهم من قبل الأهل، و33 ضحية تعرف عليهم أصدقاء الضحايا والنشطاء المحليون، بينهم 9 ضحايا مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
القدم:	56 ضحية، بينهم 40 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
مخيم اليرموك:	44 بينهم، 3 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
الزبداني:	42 ضحية، بينهم طبيب، و7 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
التل:	33 ضحية، بينهم طبيب، و9 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
حمص:	18 ضحية.
دبر الرزور:	18 ضحية، بينهم 3 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
الكسوة:	16 ضحية، بينهم 5 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
كتاكيز:	11 ضحية.
قطنا:	8 ضحايا، بينهم 3 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
حماة:	7 ضحaya، بينهم 1 مسجل في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
مدينة دمشق:	7 ضحaya، بينهم 3 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
معضمية الشام:	6 ضحaya.
إدلب:	6 ضحaya، بينهم 1 مسجل في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

الرحيبة:	6 ضحايا.
التضامن:	5 ضحايا.
رنكوس:	5، بينهم 3 مسجلين في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
الطيبة:	5 ضحايا.
دوما:	4 ضحايا.
القنيطرة:	3 ضحايا، بينهم بطل في لعبة الجودو.
حلب:	3 ضحايا، بينهم 1 مسجل في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
عسالى:	3 ضحايا.
قدسيا:	3 ضحايا.
ضمير:	2 ضحية.
خان الشيخ:	2 ضحية.
حرستا:	2 ضحية.
الهامة:	2 ضحية.
بيت ساير:	1 ضحية.
دونون:	1 ضحية.
عسال الورد:	1 ضحية.
بسيمة:	1 ضحية.
حمورية:	1 ضحية.
النبل:	1 ضحية مسجل في أرشيف الضحايا لدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان.
هريرة:	1 ضحية.
الذيايضة:	1 ضحية.
عفربا:	1 ضحية.
زبددين:	1 ضحية.
مسرايا:	1 ضحية.



خامسًاً: أبرز ما تتضمنه الصور:

٢ تبين لنا أن 90% من عينات الصور التي تم فحصها كان الصحايا فيها عراة، أو مرتدين ملابس مهترئة، وظهرت على أيديهم آثار أكبال الاعتقال، كما ظهرت على رقاب بعض الجثث آثار تدل على محاولات خنق بواسطة أسلاك أو حبال، وصور أخرى تشير إلى آثار استخدام مواد حارقة “كالأسيد”， كما ظهرت في بعض الصور أعضاء مقطوعة كالأعضاء التناسلية الذكرية والأصابع، ولاحظنا في بعض الصور أعيناً تم فقوتها، كما أن بعض الصور لم يظهر فيها آثار تعذيب جسدي مباشر، لكن يبدو من خلال الجسد أن الضحية ماتت بسبب الجحود (وهو أحد أساليب التعذيب المتعددة)، مزيد من التعرف على أساليب التعذيب لدى قوات الأمن السورية بالإمكان النظر في [أبرز 46 أسلوب تعذيب](#) التي تحدثنا عنها في تقرير منذ عام 2011.

٣ تبين لنا من خلال متابعة أرقام بعض جثث الضحايا، أن هناك احتمالية تواجد معتقلين من أفرع أمن ثانوية، متورطة أيضًا في قتل هؤلاء الأشخاص، وجميع الجثث تجمع في مكان واحد سواء من أفرع الأمن الرئيسة أم الثانوية.

صورة تظهر وجود جثتي الضحيتين الموقتتين 2076 و 2075 من الفرع 227 وجثة الضحية الموقعة 3194 من الفرع 215 بدمشق مع جثة الضحية الموقعة 245 من الفرع 216 بدمشق.

٤ وجود جثث يبدو أنها لأطفال دون الثامنة عشرة بين صور ضحايا التعذيب، وهو ما يؤكد اعتقال الأطفال، وتعريضهم لخنق بالأسلاك ول مختلف أساليب التعذيب بحال شبيه بصور الرجال.

من خلال دراسة ما يقارب 6000 صورة من صور فيصر، اتضحت لنا المعطيات التالية:

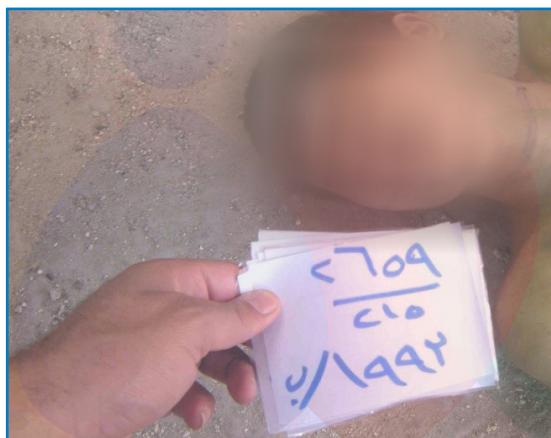
١ الأرقام المدونة على أجساد الضحايا وعلى البطاقات الورقية، تعبّر عن كل من التالي:

- رقم الضحية في مشفى 601 العسكري، ثم رقم فرع الأمني الذي احتجز فيه، ثم رقم الضبط الطبي الذي نظمه الطبيب الشرعي.

في الصورة التالية الرقم 4054 هو رقم المعتقل في الفرع الأمني (قبل وفاته)، الرقم 215 هو رقم فرع الأمن الذي احتجز فيه، الرقم 4983/ب هو رقم ضبط الطبيب الشرعي بعد وفاة المعتقل.



- لاحظنا أن أرقام الضحايا - تحديدًا رقم المعتقل عند وفاته بسبب التعذيب في الفرع الأمني - أرقام أحياناً تكون متسلسلة وأحياناً متقطعة، لم نستطع تحليل أو معرفة سبب التسلسل أحياناً والانقطاع أحياناً أخرى.



١٢ تبين لنا من خلال دراسة بعض الوثائق، وشهادات العاملين المنشقين عن مشفى ٦٠١ العسكري أن عناصر من القوات الحكومية تقوم بتعذيب الجندي بواسطة أكياس بلاستيكية، ثم تقوم بتجميعها تمهيداً لنقلها إلى مقابر جماعية أو إتلافها بالحرق.

١٣ لاحظ فريق العمل في الشبكة السورية لحقوق الإنسان وجود فضلات جافة يبدو أنها لطيوير، وتجمع حشرات في مخاجر العين والفم، وهذا يدل من وجهة نظرنا على أن الجندي ترك لفترات طويلة بعد أن يتم تجميعها من أجل التقاط صور لها.

١٤ لاحظنا في معظم الصور ظهور تقرحات شديدة وخاصة على الأقدام والساقيين، وفي بعض الصور وجدنا انكشافاً في عظم الساق أو مشط القدم والكاحلين.

١٥ لاحظنا على صور لبعض الجندي ظهور آثار للتفسخ والتحلل، ما يشير إلى أن وضع التخزين الذي كانت فيه الجندة كان غاية فيسوء، واستمر التخزين لفترات طويلة ضمن ذلك الوضع السيئ.

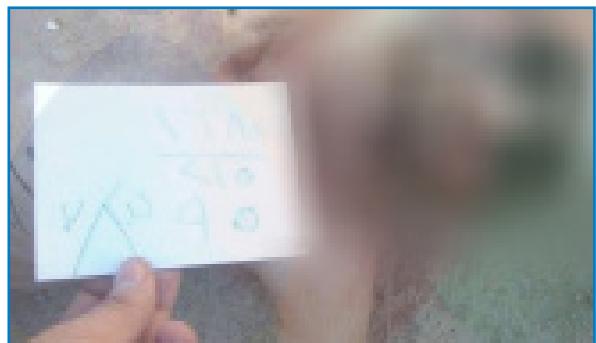
١٦ لاحظنا على صور لبعض الجندي آثار حروق عنيفة ومستمرة على الوجه والعنق لدرجة أنها تسببت في انكشاف العظم.

١٧ ظهر لنا من خلال فحص الصور أن بعض الجندي ما زالت بقايا الأنابيب الطبية متتصقة بها، وهذا قد يُشير إلى أن الضحية كان يتلقى العلاج في المشفي، وقد أُلقي القبض عليه داخل المشفي وانتزع من العلاج بأسلوب وحشي، وقد سجلنا مثل تلك الحوادث في تقارير سابقة.

١٨ لاحظنا وجود مرضى ذوي عاهات عقلية خلقية، تم اعتقالهم وتعذيبهم دون أي اعتبار لرضهم، وهذا يشير إلى عشوائية عمليات الاعتقال والتعذيب، كأنها ماكينة تهدف إلى سحق عامة المجتمع، كما هي ماكينة القصف اليومي العشوائي.

١٩ لاحظنا على بعض الجندي وشوماً تشير إلى فلسطين، ما يرجح كونه من المقيمين في سوريا من الجنسية الفلسطينية.

٥ وجود جثث لأشخاص كبار في السن بين صور ضحايا التعذيب.



٦ وجود جثث لنساء بين صور ضحايا التعذيب، وهو ما يؤكد اعتقال النساء.

٧ بعض الجند التي جمعت في مشفى المزة العسكري ٦٠١، ويبدو على بعضها علامات واضحة تشير إلى حصول نرف في المكان، ما يشير إلى أن المعتقل كان على قيد الحياة عندما تم إحضاره إلى هنغارات المشفي.

٨ لاحظنا أن بعض صور الضحايا يوجد فيها شاشة من الدم حول محجر العين، ما يدل على استعمال أداة حادة سبّبت رش الدماء.

٩ لاحظنا أن بعض صور الضحايا يظهر عليها اسوداد على الجسم يشبه النفح؛ ما يدل على استعمال الصعق الكهربائي.

١٠ ظهر على أغلب الضحايا علامات الجوع الشديد، وهذا واضح في بروز الهيكل العظمي عند الحوض وأخمص البطن مع ترقق الأطراف بشكل لا يدع مجالاً للشك في انتهاج استراتيجية تجويع المعتقلين لفترات طويلة.

١١ لاحظنا وجود ثقوب غريبة في أجسام بعض الضحايا المعتقلين تشير إلى استخدام آلات حادة، قد تكون مثقباً كهربائياً أو نحو ذلك.

سادساً: مصير الجثث:

تقوم القوات الحكومية بالتخلص من الجثث إما عبر دفنهما في مقابر جماعية أو حرقها في محارق خاصة للجثث أحدها في منطقة التل بريف دمشق، والأخرى في مشفى حرستا العسكري بريف دمشق أيضاً.

وبحسب الوثائق الواردة من قيصر فإن عملية استلام الجثث كانت تُرتب بين الشرطة العسكرية ومكتب دفن الموتى بدمشق، أي أن مكتب دفن الموتى كان على علم تام بما يحصل.

بعد أن تترکم الجثث في مشفى 601 العسكري وتبلغ قرابة 150 جثة، تأتي سيارة شحن عسكرية وتقوم بتحميل الجثث، ويتم أخذهم إلى أماكن غير معروفة، وقد أخبرنا قيصر أنه سمع أحد العناصر ذات مرة يتحدث أن الجثث يتم دفنهما في خنادق حفرتها القوات الحكومية في مقبرة "نجها"، لكن قيصر لا يعرف شيئاً آخر عن مصيرها، وأكد عسكري منشق آخر للشبكة السورية لحقوق الإنسان أن نقل الجثث لدفنها كان يتم بشكل جماعي.

أبرز المقابر المتوقع دفن الجثث فيها:

مقبرة نجها:

تقع في ريف دمشق في منطقة الحسينية وتبلغ مساحتها قرابة 750 دونماً، كانت المساحة المستغلة من المقبرة قبل آذار / 2011 لا تتجاوز 105 دونغاً، بحسب الأهالي في تلك المنطقة، وقد لاحظنا عبر صور الأقمار الصناعية توسيعاً كبيراً في أعمال حفر الخنادق داخل المقبرة ما بين عام 2012 حتى نهاية 2014.

مقبرة توكيه:

تقع بالقرب من مقر الفرقة الثالثة التابعة للقوات الحكومية والواقعة في جبال القلمون بريف دمشق الشمالي، تقدر مساحتها بنحو 15 ألف متر مربع، يصعب تحديد مكانها بدقة بسبب وجودها داخل منطقة عسكرية تابعة للقوات الحكومية، ومنع دخول المدنيين إليها، أخبرنا أهالي تلك المنطقة أنهم شاهدوا عدة مرات سيارات شحن عليها آثار دماء تتوجه نحو المقبرة، لم يتمكن من التتحقق بشكل أكبر من هذه الروايات، لكن يبدو أن ذلك مؤشر على اعتماد السلطات السورية استخدام مقابر جماعية جديدة في مناطق نائية.

مقبرة البحدلية:

تقع في ريف دمشق في منطقة الحسينية وتسمى مقبرة المدينة الجنوبيّة، أو مقبرة البحدلية، أخبرنا أهالي من تلك المنطقة أنهم شاهدوا أعمال حفر وتواجدآ للقوات الحكومية مع آليات الحفر مرات متكررة خلال عام 2013.

صورة تظهر توسيع أعمال حفر الخنادق داخل مقبرة نجها في 15 آب 2014

صورة تم التقاطها في 3 أيلول 2012

صورة تم التقاطها في 15 آب 2014



مقبرة نجها



توسيع أعمال حفر الخنادق داخل مقبرة نجها

سابعاً: شهادات الناجين من المشفى العسكري 601:

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع محسن المصري - مواليد 1980 من حي المهاجرين بدمشق، وهو مهندس معلوماتية وأحد نشطاء الحراك السلمي في دمشق، اعتقلته القوات الحكومية للمرة الثانية بتاريخ 2 آذار / 2012 على الحدود السورية اللبنانية أثناء معاورته سوريا إلى لبنان، وتم تحويله مباشرة إلى الفرع 215 بدمشق، ومن ثم إلى الفرع 291 في إدارة الأمن العسكري، وبقي محتجزاً فيه نحو سبعة أشهر، وبعدها خضع للمحكمة الميدانية، وتم تحويله إلى سجن صيدنايا العسكري في 10 / تشرين الأول / 2012 وبقي فيه حتى 25 / نيسان / 2013، بعد ذلك تم تحويله إلى المخابرات الجوية بدمشق لإعادة التحقيق معه، وفي 19 / أيار / 2014 تدهورت حالة محسن الصحية نتيجة ظروف الاعتقال السيئة التي احتجز فيها في صيدنايا، والتي ازدادت سوءاً في فرع الجوية بدمشق، وأصيب بإسهال شديد وهزال.

يقول محسن للشبكة السورية لحقوق الإنسان:

” عند تحويلي من سجن صيدنايا إلى فرع الجوية كنت أتعاني من الجوع والهزال الشديدين، وبعد احتجازني في فرع الجوية ازدادت حالتي سوءاً وأصبت بإسهال شديد مع 16 معتقلاً آخرین؛ نتيجة تناولنا ل الطعام فاسد، ونتيجة انعدام النظافة ومنعنا من الدخول إلى الحمامات بشكل مستمر رغم إصابتنا جميعاً بالإسهال وبقاء الفضلات على أجسامنا، والزنزانة كانت مساحتها 2م×90 سم. أصبت بضيق تنفس واختناق وفي اليوم التالي ازدادت حالتي سوءاً؛ فنادي أحد المعتقلين الذين كانوا معى السجان وأخيه بحالتي، وبعد قليل استدعوني واقتادوني إلى غرفة طبية داخل الفرع في مطار المزة بالسجن الجديد.“

كانت عناصر القوات الحكومية تقوم بنقل المعتقلين الذين يتهددهم خطراً الموت فقط إلى الغرفة الطبية ليقوم الطبيب بفحصهم وكتابة تقرير طبي تمهيداً لتحويلهم إلى مشفى 601 العسكري.

” بعد فحصي من قبل الطبيب أعادوني إلى الزنزانة، وعند المساء استدعوني مرة أخرى واقتادوني نحو مركبة كان فيه خمسة معتقلين آخرين، منهم من كان يعاني إسهالاً شديداً والتهاب كبد، وتقرحات في الجلد، وطلبو منا ارتداء ملابس لأننا كنا عراة“.

استطاعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان الوصول إلى (أحمد. ح) الذي كان يقوم بخدمته العسكرية داخل المشفى 601، ويقوم بمهمة أعمال الصيانة، استمر خدمته داخل المشفى مدة سنتين وثلاثة أشهر، انشق في حزيران / 2013، وقد أفادنا بشهادته:

”جئت المعتقلين كانت ترمي في رحمة إصلاح السيارات، ذلك لعدم وجود مكان في برادات المشفى المخصصة للعسكريين لدى الحكومة، الرحمة مساحتها كبيرة، وأرضها ترابية“.

شارك الشاهد أحمد. ح مرتين خلال فترة خدمته الإلزامية في عمليات تحميل ونقل جثث المعتقلين التي كانت تتم بشكل دوري، يقول أحمد:

”كان العناصر يقومون كل ثلاثة أو أربعة أيام بنقل ما بين 250 إلى 350 جثة تأتي معظمها من الأفرع الأمنية، أما الضحايا من قسم الرضوض فعددتهم اثنان أو ثلاثة يومياً.“
 ”لكل موقف رقم يتم مناداته به، وعندما يموت المعتقل يكتب عناصر الأمن رقمه على جبينه كما يكتبون على جثته مكان وفاته حسب الفرع، المعتقلون المكتوب على جثتهم الكلمة رضوض هم المعتقلون الذين دخلوا للعلاج في قسم الرضوض وقتلوهم فيه، ويقوم الطبيب الشرعي وعناصر من المشفى بالتوجه إلى الرحمة خلال الدوام الرسمي ويسجل الطبيب معلومات الجثة لديه على السجلات، وبعد أن ينتهي من التسجيل يقول للعناصر ”حالص“، فيبدأ العناصر بتغليف الجثة بأكياس نايلون، وهكذا حتى يتم الانتهاء من الجث وتنكرر هذه العملية يومياً، وكل ثلاثة أو أربعة أيام يجتمع العناصر في المشفى وتأتي سيارات تتبع للمخابرات حيث يتم وضع الجثث في السيارات، وقد سمعت العناصر يتحدثون عن أن مصير الجثث إما الحرق من خلال حراق يتم فيه حرق الجث وتحويلها إلى رماد، أو في مقابر جماعية في نجها أو في القلمون.“.

يقول محسن: ”عندما كان يأتي العقيد الطبيب لزيارتنا فينادي على أحد الأرقام وخبره أنه مات فيقول: هذا جيد وينادي على عناصر ”السخرة“ لإخراجه من بيتنا، وعندما يموت أحد المرضى في غرفتنا كان يترك لليوم التالي أو ليومين آخرين حتى يقوموا بإخراجه من الغرفة لأننا كنا نعاقب إذا قمنا بمناداة المساعد خارج أوقات جولاته أيضاً.“

أخبر محسن الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن مشاهدته لوفاة عدة أشخاص كانوا معه نتيجة الإهمال الطبي كما شهد حالة قتل معتقل داخل المشفى:

”كان معني في المجمع شاب من جبل الزاوية يدعى مهند يبلغ من العمر 24 عاماً، مصاب بمرض السكري، عاقبه العقيد الطبيب بحرمانه من الأنسولين المخصص له ووضعه في غرفة منعزلة عن باقي المرضى المعتقلين، بقي فيها عدة أيام ثم أعادوه إلى غرفتنا وهو بحالة سيئة جداً وبعد يومين توفي. حالات الموت للمعتقلين كانت تحدث بشكل يومي، ذكر مرة جاؤوا بأحد المصاين المعتقلين من منطقة الضمير وبقي ينزف أمامي حتى مات في صباح اليوم التالي.“

قام أحد المعتقلين من عناصر السخرة بإخبار محسن عن حالات الإعدام التي تحصل بشكل يومي في مشفى 601، قال لنا محسن:

”أما حالات إعدام المعتقلين في قسم الموضوع فقد كانت تحدث مساءً بعد تقديم وجبة العشاء للمعتقلين المرضى، كنا نسمع ضرب العصي واللحديد ينهال على أجسادهم حتى الموت، ثم تقوم عناصر السخرة بسحب الجثث وتجميعها في الحمامات، لتأتي بعدها عناصر الأمن وتنقل الجثث إلى هنغار ثم تقوم بتغليفها بأكياس، وبعدها تأتي سيارة لنقلهم إلى مكان مجهول.“.

تقوم القوات الحكومية المتواجدة في مشفى 601 لاحقاً بإعدام معظم المعتقلين الذين يقومون بأعمال ”السخرة“ ثم تأتي بمعتقلين آخرين للقيام بالعمل نفسه، وذلك بحسب شهادات لعدة ناجين من مشفى 601 العسكري.

قبل نقل محسن والمعتقلين الخمسة الآخرين إلى مشفى 601 العسكري قام عدد من عناصر القوات الحكومية بوضع لاصق ورقي على جبينهم عليه رقم مؤلف من أربع خانات، وأخبروهم أن هذا الرقم هو رقمهم الطبي، وهددوهم بالتعذيب في حال قاموا بذلك أسمائهم خلال علاجهم في مشفى 601، بعد ذلك نقلوهم بسيارة هيونداي مغلقة إلى المشفى.

يقول محسن ”عند وصلونا إلى مشفى 601 وبعد دخولنا من المدخل توقفت السيارة وقصد عنصر إليها وقام بشتمنا وطلب أن نمدد أيدينا نحوه وأخذ عينة دم منا دون تعقيم ثم تابع السيارة بنا نحو القسم الخاص بالمعتقلين أو ما يعرف بقسم الموضوع.“.

في كل غرفة ”مجمع“، يوجد نحو 10 أسرة موزعين على ثلاث مجموعات، وكل سرير مخصص لستة معتقلين، وجميع المعتقلين في الغرفة الواحدة يكملون مع بعضهم بواسطة جنزير من أقدامهم ويكونون عراة، ويوضع المعتقلون الذين يعانون من الأمراض المعدية مع بقية المرضى من المعتقلين، كما يوضع في كل غرفة وعاء لشرب الماء ووعاء آخر للتبول.

يقول محسن:

”كنا نستخدم وعاء واحداً للتبول؛ الأمر الذي أدى لإصابتنا بالتهابات بولية وكنا نمنع من الدخول إلى الحمامات؛ ما تسبب بتلوك جميع الأسرة بالفضلات، وكانت عناصر تسمى بالسخرة (معتقلين تم توظيفهم) تأتي كل صباح لتنظف أرض الغرف فقط، لكن خلال النهار تتلوث الغرف من جديد بسبب انعدام العناية الطبية ومنعنا من دخول الحمامات وتناول الطعام على الأسرة.“.

الأطباء العاملون في مشفى 601، كانوا يتقددون المرضى المعتقلين بشكل عابر كل 3 - 5 أيام من دون إجراءفحوصات طبية لهم؛ وكان المرضى يقومون بإعطاء الدواء نفسه ”الأدوية المخصصة للالتهابات“ لجميع المرضى من دون التفريق بين الحالات الطبية للمرضى المعتقلين وكانت عناصر من القوات الحكومية تقوم بوخز الإبر للمرضى المعتقلين بطرق غير طبية بداعي التسلية ومن دون مراعاة لخصوصية كرامتهم، كما قامت هذه العناصر بسرقة الطعام المخصص للمرضى المعتقلين، ومعظم المعتقلين الذين كانوا يعانون من الفشل الكلوي قضوا بعد دخولهم للمشفى بأيام قليلة بسبب عدم تعقيم جهاز غسيل الكلى، وإهمال إجراء الجلسات العلاجية لهم في الوقت المناسب، أما المعتقلون الذين أدخلوا للمشفى بحالات إسعافية طارئة فكانت العناصر الطبية تتركهم حتى قيام الطبيب بجولته التي كانت تجرى كل 3 - 5 أيام.

الناجي من الاعتقال السيد زيد نداف من مدينة المعضمية بريف دمشق، اعتقل بتاريخ 28 / تموز / 2012 بعد إصابته بطلق ناري في فخذه الأيمن أثناء خروجه في أحد المظاهرات في مدينة المعضمية. نقلته القوات الحكومية إلى مشفى تشرين العسكري وحققت معه هناك، وبقي في المشفى لساعات قبل نقله إلى فرع الأمن الجوي في المزة بدمشق، أفادنا زيد بشهادته:

“أخذوني إلى مشفى تشرين العسكري، وقبل إسعافي حقق معي ضابط وقام بضربي بأخص سلاح الكلاشنكوف على مكان إصابي، وقال سنكمي التحقيق في الفرع، ثم جاء مرض وقام بخياطة جرحى من دون تخدير أو تعقيم وهو يقوم بشتمي وبعدها جرّي إلى غرفة في الطابق الأول ولم أكن أستطيع المشي حينها، بقيت في المشفى لنحو 6 ساعات، الأوضاع كانت مزرية جداً خصوصاً للمعتقلين الجرحى، حيث تم تجميع المعتقلين في غرف تفتقر لأدنى مقومات الحياة، وتشهد اكتظاظاً شديداً وروائح نتنة وانعداماً ملارق النظافة كالمحميات، وغياباً كاملاً للرعاية الصحية؛ حيث يترك الجرحى دون أي علاج، وخضع عدد كبير من الجرحى لبتر أطرافهم كالليدين معًا أو القدمين إضافة إلى الضرب المبرح أثناء تضميد الجراح. نقلوني بعدها إلى الفرع الجوي في مطار المزة.”.

تمكننا من الوصول إلى أحد الأطباء العاملين في مشفى 601، وهو الطبيب (ت. ق)، وقد عمل في المشفى حتى نهاية حزيران / 2011، وأفادنا بعدة تفاصيل ذكر منها الشهادة التالية:

“وصلنا بتاريخ 30 / نيسان / 2011 بين الساعة الواحدة والثالثة فجراً سيارة من نوع هوندا (أنت) عسكرية مليئة بالجثث التي كانت مرتبة فوق بعضها البعض -علمت لاحقاً أنها من مجرزة صيدا في درعا- وكذلك وصل باص كبير كانت أرضيته مليئة بالجثث إضافة إلى وصول 30 جريحاً، وقد علمت أن من نفذ المجزرة عناصر في المخابرات الجوية، وقام رئيس مفرزة الأمن العسكري بمشفى 601 العسكري في اليوم نفسه بضرب أحد الجرحى وهو رجل مسن بأخص البنية؛ سبب له ذلك رحناً صدريّة وانصباب جنب أدت إلى وفاته في اليوم التالي.”.

الطبيب (ت. ق) قام بأخذ إجازة من العمل بعد أن شاهد جنث المجزرة وتحويل المشفى العسكري إلى ساحة جريمة، واستطاع الانشقاق عن النظام السوري في حزيران / 2011.

تمكنت الشبكة السورية لحقوق الإنسان من التواصل مع الناجي من الاعتقال السيد مروان عبد الوهاب وهو من مدينة حمص، اعتقل بتاريخ 23 / أيار / 2012، وتم تحويله إلى المخابرات الجوية في المزة بدمشق، و تعرض للضرب المبرح والتعذيب -بالدولاب والشبح والصعق بالكهرباء-، ووجهوا له تهمة حيازة سلاح، وبعد مرور 45 يوماً على اعتقاله في فرع الجوية تعرض لتدحرج في حالته الصحية وأصيب بأسهال شديد وإيقاء وإغماء، وبعد مرور أسبوع من تدحرج حالته نقلته المخابرات الجوية إلى مشفى تشرين العسكري بعد أن أعطوه الرقم 1958.

يقول مروان:

“وضعوني على نقالة وكبلوا يداي إليها، وعند وصولي إلى المشفى استقبلوني بالشتائم، ولم يراعوا حالتي الصحية، حملوني بطريقة وحشية، وقام أحد الممرضين بضربي واتخامي بالخيانة، ثم جروني إلى غرفة في الطابق الثاني كانت تحوي على 12 معتقلأً آخرين، كان بعضهم فقداً للوعي وكانت الأسرة متسلحة وملاصقة لبعضها والشرافش لم تبدل منذ مدة وعليها دم ورائحة كريهة، وجميع المعتقلين مقيدين في أسرّتهم ولم أكن أستطيع التكلم مع أحد من المعتقلين خشية أن يراني أحد كوادر المشفى لأن العقاب سيكون جماعياً، وكانوا يهددوننا بقطع العلاج وإعادتنا إلى الفرع، وفي كثير من الأحيان كانوا لا يعطونا الجرعة الدوائية الكاملة، وفي غير توقيتها المناسبة أيضاً. وفي اليوم الثالث لوجودي في المشفى دخل طبيب برتبة عقيد إلى غرفتنا وضرب معتقلأً في السرير الذي بجانبي وقام بكسر الجبيرة الموضوعة على يده، وطلب منه ذكر أسماء الأشخاص الذين كان يعمل معهم، واستمر بضربيه حتى غاب عن الوعي ثم طلب من الممرضين عدم إعطائه الأدوية وإبقاءه يتآلم حتى يعترف.”.

بعد يومين خرج المعتقل مروان عبد الوهاب من المشفى دون أن يتعافي بشكل كامل وأعادوه إلى فرع الجوية إلى أن أطلق سراحه بعد شهرين في 3 / أيلول / 2012.

ثامناً: أسماء لأبزر الضباط والعاملين في مشفى 601 المتورطين بالجرائم:

تمكننا من التعرف على هوية قرابة 60 شخص يعملون في مشفى 601 العسكري، ما بين ضباط وموظفين، ساهموا على نحو متفاوت في صيغة العملية السادسة، التي تبدأ بالاعتقال ثم التعذيب، وتنتهي في المشفى 601، وهذه الأسماء هي:

العميد	الدكتور غسان حداد أخصائي هضمية - مدير مشفى 601 العسكري.
العقيد	حسين ملوك - ضابط الإداره.
ضابط الأمن	الدكتور طه أسعد، طبيب أخصائي جلدية ومدير العيادات الخارجية.
المقدم	شادي رزق زودة - مدير قسم العيادات والضباط المسؤول عن إحصاء أسماء القتلى، وأخذ ملفات الضحايا من الطبيب الشرعي، ثم إدخالها إلى كمبيوتر موجود في مكتب الطب الشرعي في المشفى.
المجندي	علي برازي من حماة - عنصر انصباط مجند دورة 104، وهو المسؤول عن جمع العناصر وتفتيشهم ونقلهم بعد ذلك إلى المشفى، ليقوموا بمهمة تعليف الجثث وتحميلها إلى السيارات.
الرائد	إياد سليمان - الضابط المالي في مشفى تشرين العسكري.
المساعد	عمار أسعد - قسم الصيانة.
المقدم الطبيب	عمار سليمان.
العقيد الطبيب	عزم إسماعيل.
العقيد الطبيب	أكرم عباس.
الطبيب الضابط	مازن الأسد.
الدكتور	عمار سليمان - طبيب في مشفى تشرين العسكري.
الدكتور	أحمد حصية - طبيب في مشفى تشرين العسكري.
العميد الطبيب	مفید درويش - رئيس قسم الإسعاف.
العقيد الطبيب	معین سلیم - أخصائي جراحة عظمية.
العقيد الطبيب	مهند زيد - أخصائي جراحة عظمية.
العقيد الطبيب	أحمد استندر - أخصائي جراحة عظمية.
العقيد الطبيب	إسماعيل كيوان - طب شرعى.
العقيد الطبيب	أكرم عيسى - أخصائي جراحة بولية.
النقيب الطبيب	أحمد الحسن - طبيب مقيم، جراحة عظمية.
الطبيب	عبد الرحيم الحسن - طبيب مقيم، جراحة عظمية.
الطبيب	محمد فندي - طبيب مقيم، جراحة عامة.
النقيب الطبيب	رامي شامية - طبيب مقيم، جراحة عامة.

خلدون شحادة - طبيب مقيم جراحة بولية.	الطيب
باسل خدام - طبيب مقيم جراحة بولية.	الطيب
قصي درويش - طبيب مقيم، جراحة بولية.	النقيب الطبيب
علااء أحمد - طبيب مقيم، جراحة بولية.	الطيب
مهند حسن - طبيب مقيم، جراحة بولية.	النقيب الطبيب
مهند عقل الموسى - طبيب مقيم، جراحة صدر وأوعية.	الملازم أول الطبيب
حسين حبيب - طبيب مقيم، نسائية.	الطيب
حسان مرعي - طبيب، تخدير كسرت يده من شدة ضرب المجرى.	الرائد الطبيب
إياد صالح، طبيب مقيم، جراحة عصبية.	النقيب الطبيب
الذي كتب التقرير الشرعي للطفل حمزة الخطيب هو العميد الطبيب أكرم الشعار، رئيس قسم الطب الشرعي.	الطيب الشرعي

طاقم التمريض المترددين:

بحبي طريفة - رئيس تمريض الإسعاف.	الممرض
شعبان نجمة.	الممرض
أدهم العربي.	الممرض
علي زهرة.	الممرض
أمير ماضي.	الممرض
خيرات سلهم.	الممرض
عماد حيدر.	الممرض
جعفر عمران.	الممرض
سالم محمد.	الممرض
غيات إبراهيم.	الممرض
فادي - قسم الإسعاف.	الممرض
عيسى الناصر - قسم الإسعاف.	الممرض
سالم عيسى - قسم الإسعاف.	الممرض
علي الرايعي.	الممرض
فادي زهرة.	الممرض
أحمد خضور.	الممرض
محرم شحود.	الممرض
يوشع حماد.	الممرض
ثائر دلا.	الممرض

المجندين العسكريين:

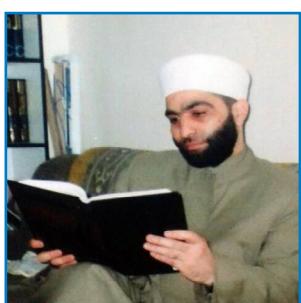
جيكر حسن، من عفرين بريف حلب.	المجند
حضر العبود، من الحسكة.	المجند
خالد حوراني، من الحسكة.	المجند
راكان سبسي - من حي الحالدية بحمص.	المجند
محمد تفنكجي - من حلب عامل مطبخ.	المجند
سعيع صليبي - من السلمية بمحافظة حماة كان يقوم بضرب الجثث والقفز عليها، تم تسريره لأنه يعاني من ضعف نظر، وهو متقطع حالياً في الدفاع الوطني بمدينة السلمية.	المجند

تاسعاً: عينات من صور الضحايا الذين دددنا هويتهم:**3. ناشط إغاثي:**

أحمد عباس جنيد الحجار، من أبناء مدينة حماة، يبلغ من العمر 34 عاماً، ناشط إغاثي، بتاريخ 14 / أيار / 2012 اعتقلته القوات الحكومية من مكان إقامته في حي التضامن بدمشق، قضى بسبب التعذيب في الفرع 215، تعرف عليه ذووه من خلال الصور التي تم تسريرها بتاريخ 8 / آذار / 2015 .

**1. ناشط إعلامي:**

يمان الرشيدات أبازيد، من أبناء مدينة درعا، ناشط إعلامي ومراسل شبكة شام، اعتقل بتاريخ 10 / تشرين الأول / 2012، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بدمشق، تعرف عليه ذووه بتاريخ 17 / آذار / 2015 من خلال صور قيصر التي تم نشرها.

4. رجال دين:

عبد الحادي كعنان، من مدينة الزيداني بريف دمشق، يبلغ من العمر 32 عاماً، رجل دين وإمام مسجد الجسر بمدينة الزيداني، بتاريخ 15 / شباط / 2012 اعتقلته القوات الحكومية، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بدمشق، تعرف عليه ذووه من خلال الصور المسربة بتاريخ 8 / آذار / 2015 .

**2. رياضي:**

محمد عبد الرحمن ظريفة، من بلدة ساير بمحافظة القنيطرة، رياضي سوري وبطل سوريا في لعبة الجودو، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بدمشق، تعرف عليه ذووه بتاريخ 17 / آذار / 2015 من خلال صور قيصر التي تم نشرها.



8. مهندس مدني:
نضال عبد العزيز الحاج علي، من قرية خربة غزالة بدرعا، يبلغ من العمر 37 عاماً، يحمل شهادة دكتوراه في الهندسة المدنية من جامعة دمشق، اعتقلته القوات الحكومية بتاريخ 2/2013، من نقطة تقفيش حاجز المسمية على طريق دمشق - السويداء، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بمدينة دمشق، تعرف عليه ذووه من خلال صور قيصر التي نشرت بتاريخ 8/آذار/2015.



9. طالب:
أحمد محمود الأحمد الشيخ، من مدينة الموسى بدير الزور، يبلغ من العمر 24 عاماً، طالب هندسة كهربائية بجامعة دمشق، بتاريخ 5/حزيران/2013، اعتقلته القوات الحكومية في مدينة دمشق، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بمدينة دمشق، تعرف عليه ذووه من خلال صور قيصر التي نشرت بتاريخ 8/آذار/2015.



10. طبيب:
الدكتور محمد نور زعتر، من مدينة التل بريف دمشق، يبلغ من العمر 31 عاماً، طبيب عام، اعتقلته القوات الحكومية بتاريخ 30/كانون الثاني/2012 من مكان إقامته بمدينة التل، أبلغنا ذووه بتقادهم من وفاته بسبب التعذيب في أحد مراكز الاحتجاز التابعة للقوات الحكومية، تعرف عليه ذووه من خلال صور التي تم تسريبها بتاريخ 8/آذار/2015.



11. أنثى:
رحاب علاوي، أنثى، من مدينة الموسى بمحافظة دير الزور، تبلغ من العمر 23 عاماً، ناشطة في المجال الإغاثي والاجتماعي، طالبة في كلية الهندسة بجامعة دمشق، اعتقلت بتاريخ 17/كانون الثاني/2013، قضت بسبب التعذيب في الفرع 215 بدمشق، تعرف عليها ذووها بتاريخ 17/آذار/2015 من خلال الصور المسرية.



نبيل الأحمر، من مدينة داريا بريف دمشق، يبلغ من العمر 45 عاماً، إمام وخطيب مسجد أنس بن مالك بمدينة داريا، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بدمشق، تعرف عليه ذووه من خلال الصور المسرية بتاريخ 8/آذار/2015.



5. ناشط في الحراك السلمي:
طارق المعظماني، من مدينة داريا بريف دمشق، يبلغ من العمر 29 عاماً، ناشط في الحراك السلمي، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بدمشق، تعرف عليه ذووه من خلال الصور المسرية بتاريخ 8/آذار/2015.



عبد الله عرسان الحريري، من بلدة نامر بمحافظة درعا، يبلغ من العمر 36 عاماً، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بمدينة دمشق، تعرف عليه ذووه من خلال صور قيصر التي تم نشرتها بتاريخ 8/آذار/2015.



6. مدرس:
أحمد عليان، من مدينة داريا بريف دمشق، مدرس ومدير روضة الفارس في داريا، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بدمشق، تعرف عليه ذووه من خلال الصور المسرية بتاريخ 8/آذار/2015.



7. أستاذ جامعي:
محمد زكريا النداف، من مدينة دمشق، يبلغ من العمر 42 عاماً، أستاذ جامعي بكلية الشريعة بجامعة دمشق، بتاريخ 6/نيسان/2013، اعتقلته القوات الحكومية مع زوجته التي أفرج عنها لاحقاً، قضى بسبب التعذيب في أحد الأفرع الأمنية بمدينة دمشق، تعرف عليه ذووه من خلال صور قيصر.

عاشرًا: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

على الرغم من أن حق عدم التعرض للتعذيب قد أصبح أمراً مفروغاً منه في القانون الدولي، ويشكل عنصراً مشتركاً بين القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، فهو محظوظ بشكل كامل في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والهدى الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، وقد ورد تفصيل كل ذلك في بروتوكول اسطنبول، على الرغم من كل ذلك فإن التعذيب يُمارس في أبشع صوره في سوريا بطريقة يومية مستمرة منذ آذار/ 2011 حتى الآن، ولساعات طويلة قد تؤدي إلى الموت، حيث تسجل يومياً ما بين ثلات إلى أربع حالات وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز.

إن القوات الحكومية قد مارست أفعال التعذيب في إطار واسع النطاق؛ ما يدل على وجود سياسة لديها وهي منظمة ومتسلسلة، إن أفعال التعذيب ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية بحسب المادة السابعة من قانون روما الأساسي، وجرائم حرب بحسب القانون الدولي الإنساني، ويبدو أن الدولة تدعم هذا الفعل وتحرض عليه.

التوصيات: إلى مجلس الأمن:

إيجاد سبل لحماية المعتقلين الذين هم بمثابة رهائن لدى السلطات السورية تتصرف بهم كيفما شاء.

لا بد على مجلس الأمن من متابعة تنفيذ القرارات:

2042 الصادر بتاريخ 14/ نيسان/ 2012، والقرار 2043 الصادر بتاريخ 21/ نيسان/ 2012، والقرار 2139 الصادر بتاريخ 22/ شباط/ 2014، والقاضي بوضع حد للاختفاء القسري.

على الرغم من أن السلطات الحاكمة قد التزمت في 25/ آذار/ مارس/ 2012 بتنفيذ اقتراح النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية "ستيفان ديمستورا"، الذي ينص في الفقرة الرابعة منه على:

"تكثيف سرعة ونطاق الإفراج عن الأشخاص المحتجزين احتجازاً تعسفياً، بما في ذلك بشكل خاص الفئات الضعيفة من الأشخاص، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية، وت تقديم قائمة بجميع الأماكن التي يجري احتجاز هؤلاء الأشخاص فيها، دون تأخير من خلال القنوات المعنية، والبدء فوراً بتنظيم الوصول إلى هذه الأماكن والرد على وجه السرعة من خلال القنوات المعنية على جميع طلبات الاستعلام الخطية أو الوصول أو الإفراج المتعلقة بـ هؤلاء الأشخاص". كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن رقم 2042 الصادر في 14/ نيسان/ 2012، إلا أنه ذهب مع الريح، كحال القرار الجديد نسبياً مجلس الأمن رقم 2139 الصادر في 22/ شباط/ 2014 والقاضي بوقف عمليات الإخفاء القسري أيضاً، وبقي جميع القرارات في ظل عدم وجود ضغط حقيقي مدعياً لاستهزاء وسخرية من قبل النظام السوري، وهذا ما يعكس جدياً على أرض الواقع، وبظهر المتنسب الرئيس في عرقلة أي تسوية سياسية.

إذام السلطات السورية والأطراف الأخرى بالكشف عن جميع مراكز الاحتجاز السرية، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة بزيارتها. الضغط على السلطات السورية والأطراف الأخرى من أجل السماح للجنة الدولية للصلب الأحمر بدخول مراكز الاحتجاز والاطلاع على أوضاع المعتقلين واحتياجاتهم.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

إصدار بيانات وتقارير دورية تدين عمليات التعذيب المستمرة والمنهجية، وتسلط الضوء على معاناة الناجين من التعذيب. إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وعلى روسيا والصين التوقف عن عرقلة العدالة بعد أن شاهدوا هذه الصور التي لا يمكن إنكارها.

مجلس حقوق الإنسان :

- إيلاء اهتمام وجدية أكبر في التعامل مع قضية التعذيب حتى الموت والتي تعر من أبشع أنواع الجرائم على الإطلاق.
- مطالبة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية المعنية بتحمل مسؤولياتها في هذه المسألة بالغة الخطورة.
- الضغط على الحكومة السورية من أجل وقف عمليات التعذيب، وفتح السجون، والمعتقلات للاطلاع على أحوال آلاف المعتقلين وظروف اعتقالهم.
- تحميل حلفاء وداعمي الحكومة السورية –روسيا وإيران والصين– المسؤولية المادية والأخلاقية عن تجاوزات النظام في هذا المضمار.

الجامعة العربية :

- الطلب من مجلس الأمن إعطاء هذه القضية الخطيرة حقها من الاهتمام والمتابعة.
- الضغط السياسي والدبلوماسي على حلفاء الحكومة السورية الرئيسين –روسيا وإيران والصين– لمنعهم من الاستمرار في توفير العطاء والحماية الدولية والسياسية لكافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري وتحميلهم المسؤولية الأخلاقية والمادية عن كافة تجاوزات الحكومة السورية.

شكر وتعزية

كل الشكر للأهالي الذين أرهقناهم بأسئلتنا، وللنশطاء المحليين، ولجريدة زمان الوصل، والناجين من التعذيب، والأطباء لمساهمتهم جميعاً بشكل فعال، وخالص العزاء لعائلات الضحايا وأصدقائهم.





Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

sn4hr.org

SNHR © 2015